

إهتجاج النخوين بالحديث

للركتور محمود حسني محمود

لم تكن قضية الاحتجاج بالحديث تشغل فكر احد من النحاة الاوائل ، الواضعين لعلم النحو ، المستقرئين لاحكامه من لسان العرب . لقد اثاروا النقاش حول الاحتجاج بالشعر ، والاحتجاج بأقوال العرب وبالقرآيات ؛ ولكن احدا منهم لم يحاول ان يبدي رايًا حول الاحتجاج بالحديث . فُلِمَ لاذ هؤلاء بالصمت ؟ الأن النبي قال قولته المشهورة : (١) « انما أفصح العرب بيد أنسي من قریش » ، فلم تترك هذه القولة مجالًا لاحد في المناقشة ، وكأنها تجعل الاحتجاج بالاحاديث امرا مسلماً به ، كما هو الامر في الاحتجاج بالقرآن الكريم ؟ . ام لان الوضع في الحديث كثر وتزايد ، بحيث صُعب على هؤلاء النحاة الاوائل الذين كانوا يتحررون الدقة ويتشددون التشدد كله ان يميزوا ما هو للرسول وما هو ليس له ؟ ام لان الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي ، واعراب غير اعرابه ، وتصريف في اللفظ غير تصريفه ، الامر الذي جعل هؤلاء يتخرجون في البت في هذه القضية ؟

يبدو لي ان هذه الاسباب جميعا جعلت هؤلاء يلوذون بالصمت دون ان يصرحوا بقول او راي ، وكان الوقت لم يحن بعد للقطع في مثل هذه القضية . ولو بتوا فيها كما بتوا في الاحتجاج بنصوص الشعر والنثر ، لما كان هناك مجال لاحد من النحاة المتأخرين في الذهاب فيها مذاهب متباينة ، والادلاء بآراء متناقضة ، والتحامل على بعضهم بعضا ،

(١) الفائق في غريب الحديث (المقدمة) . . النهاية في غريب الحديث ١ : ١٧١ .

ولما امتد هذا الخلاف ازمنا متعاقبة ظهر تأثيره في كتب المعاصرين الذين بحثوا هذه القضية وناقشوا جوانبها العديدة .

ولعل افراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث افراطا شديدا هو الذي اثار قضية الاحتجاج بالحديث ، واوهم النحاة في عصره وبعد عصره انه خرج على سُنَّة الاولين ، وانه شقَّ مذهبا جديدا لا سابق له . وجعلهم يحاولون كدَّ عقولهم لمطالعة الناس بفتاوى وآراء ، فكان حصيلة ذلك آراء ثلاثة رئيسية :

الاول : لا يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقا لاسباب عديدة، اولها : أن الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ ، وما دام كذلك فكثير من الفاظه وما اعترها من تصريف او اعراب ليس من نطق الرسول ولا من لفظه . وثانيها : ان الحديث وقع فيه لحن كثير، لان اغلب رواته اعاجم لا يتقنون اللغة العربية . وثالثها : ان اوائل النحاة من ائمة البصريين والكوفيين ، النحاة المتأخرين في بغداد والاندلس وغيرها لم يفعلوا ذلك . وابرز من قال (٢) بهذا الرأي ابو حيان ، وابن الضائع ، والسيوطي .

الثاني : رأى (٣) الشاطبي ، الذي يقف موقفا وسطا بين المنع والتجوز، فيرى انه يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتنى بنقل الفاظها لمقصود خاص ، كتلك التي قصد بها بيان فصاحته ، وكالامثال النبوية . ولا يجوز الاحتجاج بالاحاديث التي اعتنى رواتها بالمعنى دون اللفظ . وقد تبع الشاطبي ابا حيان في نفيه احتجاج أحد من النحاة الاوائل به .

الثالث : التجوز مطلقا ؛ وقال به ابن مالك والرضي (٤) الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بكلام اهل البيت، رضي الله عنهم .

(٢) انظر : خزنة الادب ١ : ١٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ١ : ١٣ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ١ : ٩ .

وقال به أيضا الدماميني (٥) وابن الصلاح (٦) . غير أن أشد هؤلاء تحمُّسا لهذا الرأي وأكثرهم دفاعا عنه امام أبي حيان ، ابن الطيب المغربي، في شرحه على اقتراح السيوطي ، ولعل أبرز ما بني عليه دفاعه :

أَن القَوْل (٧) ، إن القدامى لم يستدلّوا بالحديث ولا اثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوّزونه .

إن القول (٨) ان الاحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قول باطل ، لان المتواتر، وان كان قليلا، مجزوم بأنه من كلام النبي ، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم، الا قليلا، مجزوم بأنه من كلامه ، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في اثبات القواعد كالقرآن .

أما القول (٩) ان الرواة جُوزوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون اللفاظ، فالخلاف فيه مشهور . وكما اجازه قوم منعه آخرون ؛ بل ذهب الى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين . وان بعض الائمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشديد ، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى ، وحرف على آخر . وذهب بعض الائمة الى انه لا تجوز الرواية بالمعنى الا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللقّة، والا فلا يجوز له الرواية بالمعنى .

أما القول (١٠) بتعدد رواية القصة الواحدة ، فالرد عليه بان ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من

(٥) انظر : المصدر نفسه ١ : ١٤

(٦) انظر : المصدر نفسه ١ : ١٥

(٧) شرح الاقتراح ورقة ١ : ٣٩

(٨) المصدر نفسه ورقة ٣٩

(٩) شرح الاقتراح ورقة ٤٠

(١٠) المصدر نفسه ورقة ٤٢

الإحاديث ، فقد كان النبي يعيد الكلام المرثين وأكثر لقصد البيان
وأزالة الإبهام . وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته
تكرار الكلام ثلاث مرات ؛ وقد وضع البخاري باباً أسماه : باب من
أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه .

وآخر دفاعاته (١١) ان صحيح البخاري، مع انه مشتمل على
سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر : فان التراكيب
المخالفة لظاهر الاعراب فيه تكاد لا تبلغ أربعين ، ومع ذلك بسطها
شراحه، وأزال النقاب عن وجوه أشكالها ابن مالك في ما كتبه على
صحيح البخاري، بحيث لم يعمد فيها إشكال ولا غرابنة .

وقضية الاحتجاج بالحديث هي في حقيقتها ذات جانبين يمكن
دراسة أحدهما مستقلاً عن الآخر ، وان كان كل منهما يكمل الآخر
ويلقى الضوء عليه :

الجانب الأول : الامتلاء في الاحتجاج بالحديث : هل يجوز أو لا يجوز ؟

الجانب الثاني : هل احتج النحاة الأوائل بالحديث أم لا ؟ ومتى
كانت بداية الاحتجاج به ؟ وما حجتهم ان كانوا عملوا به ؟

أما الجانب الأول فقد بُتَّ فيه مجمع اللغة العربية اذ جَوِّز
الاحتجاج بعد أن وضع شروطاً (١٢) ومقاييس للأحاديث التي
يُحتجُّ بها .

وأما الجانب الثاني فقد بقي المجال فيه مفتوحاً أمام الباحثين
المعاصرين للتفتيش والتبیین ، هل كان الحديث مصدراً من
مصادر الاحتجاج أو لا ؟ وقد نفسى الدكتور (١٣) شوقي ضيف :

(١١) المصدر نفسه ورقة ٤٤

(١٢) انظر : كتاب مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاماً . القاهرة

(١٣) انظر : المدارس النحوية ص ١٧ ، ص ٨٠

والدكتور (١٤) عبد الرحمن السيد احتجاج أوائل النحاة كآبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وغيرهم ، بالحديث . وعد (١٥) الاستاذ طه الراوي ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) أول من احتج به . بينما عد (١٦) الشيخ محمد الخضر حسين ابن حزم سابقا لابن مالك في هذا المضمار . أما الدكتور أحمد مكي الانصاري فقد نسب (١٧) أولية الاحتجاج به الى الفراء . وكان الدكتور عبد الفتاح شلبي دقيقا في قوله حين بحث في هذا الموضوع ، اذ جعل ابا علي الفارسي اسبق من ابن خروف ، ولكنه لا يستطيع — كما ذكر — ان يدعي انه اول من احتج به ، قال : (١٨) « ولست ازعم ان صاحبي اول من اعتهد الاحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي ، لان هذه قضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا ابا علي ؛ ولكني اكتفي بتقرير ان ابا علي اسبق من ابن خروف في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف » .

ولم يتنبه احد قبل عثمان فكي الى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي ، فقد ذكر (١٩) انه عثر في ثنايا الكتاب على ثلاثة احاديث ، وعده بناء على ذلك اول من احتج به ؛ وتابعه في ذلك كل من الدكتور (٢٠) احمد مكي الانصاري ، والدكتور (٢١) موسى بناي ، والاستاذ احمد راتب النفاخ بعد ان زاد (٢٢) عليها حديثين آخرين .

(١٤) انظر : مدرسة البصرة ص ٢٥٥

(١٥) انظر : نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠

(١٦) انظر : دراسات في العربية ص ٣٤

(١٧) انظر : ابو زكريا الفراء ص ٢٤١

(١٨) ابو علي الفارسي ص ٢٠٢ — ٢٠٣

(١٩) انظر : الاستشهاد في النحو العربي ص ١٥٧

(٢٠) انظر : سيبويه والقراءات ص ٤٢ (الحاشية)

(٢١) انظر : الايضاح في شرح المفضل ص ٨٤ (قسم الدراسة)

(٢٢) انظر : شواهد كتاب سيبويه ص ٥٧ — ٥٨

ومن يستقصى هذا الموضوع بعناية، ويتخصص كتب الاقدمين
يتبين ان سيوييه ليس اول من احتج بالحديث، وليس هو صاحب هذه
السنة ، وانما سبقه اليها اوائل النحاة الذين اخذوا على عاتقهم
شق طريق القواعد العربية في النحو والصرف بجد وعناء . واول
هؤلاء - حسب ما توصلت اليه في هذه الدراسة - ابو عمرو بن
العلاء (ت ١٥٤ هـ) ؛ وابو عمرو هذا استاذ استاذ سيوييه ، وتلميذ
تلميذ ابي الاسود الدؤلي - فقد اورد الزجاجي القول الآتي : (٢٣)
« اعلم ان للعلماء في اشتقاق النبي قولين : اما سيوييه في حكايته
عن الخليل فيذهب الى انه مهموز الاصل من انبا عن الله ...
فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل، ولا مبهمة ابداً ابداً يساء
وادغمت فيها التي قبلها ف قيل نبي كما ترى ... وقيل : القول الآخر
مذهب جماعة من اهل اللغة، وهو رأي ابي عمرو بن العلاء ، قالوا
ليس بمهموز الاصل ، وانما هو من النبوة وهي الرفع ، فانه قيل :
نبا ينبو : اي ارتفع على الخلق وعلا عليهم ، ولا مبهمة واو قلبت يساء
لوقوعها بعد يساء ساكنة ، وادغمت الاولى في الثانية ف قيل نبي كما
ترى . وهمزة على هذا المذهب خطأ غير جائز ، وعلى المذهب الاول
جائز همزة وترك همزة ، لان ما كان مهموز الاصل فتخفيفه جائز ،
وما لم يكن مهموزا في الاصل فهيمزه لحن، الا ما كانت فيه علة موجبة .
وقال هؤلاء، والدليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم، ان رجلا قال له : يا نبي الله ، فهيمزه . فقال له عليه
السلام : (٢٤) (لست بنبي الله، ولكنني نبي الله) ، فقال القائلون
بالمذهب الاول : هذا حديث مرسل رواه حمزة » .

وهذا القول فيه امران صريحان :

الاول : كان ابو عمرو بن العلاء ممن يحتجون بالحديث، فقد دعم

(٢٣). اشتقاق اسماء الله ص ٥٠٤ - ٥٠٦ .

(٢٤) النهاية في غريب الحديث ٣/٥

رايه في عدم همز النبي بقوله صلى الله عليه وسلم رُدًّا على الرجل :
(كنت نبياً لله ولكنني نبي الله) .

الثاني : لم يكن الخليل وسيبويه يرفضان الاحتجاج بالحديث او
او يمنعانه، واذا كانا يرفضان فانما يرفضان الاحتجاج بالحديث المرسل ،
فلم يرفضا الاحتجاج بالحديث المذكور لانه قول الرسول وانما لانه
مرسل، والمرسل (٢٥) نوع من انواع الحديث الضعيف لعدم اسناده .

صحيح ان هذا الحديث استشهد به ابو عمرو في ميدان علم
الصرف ، الا ان من يستشهد بالحديث في الصرف يستشهد به في
النحو ؛ فالصرف اقرب الى النحو من اي علم آخر، واشد صلة به
من الاشتقاق او علم اللغة . وكانا الى فترة طويلة من الزمن علما
واحدا، انفصلا فيما بعد ولكن الصلة بينهما بقيت قوية . هذا بالاضافة
الى ان الصرف يبحث في ما يطرأ على الكلمة من زيادة او نقصان او
تغيير، بينما يبحث النحو غالبا في ما يتناوب على آخرها من حركات
الاعراب لتناوب العامل ، فالاول اكثر (٢٦) صعوبة والافناء فيه اشد
خطورة .

اما بالنسبة لاحتجاج الخليل فقد اورد الزجاج نصا آخر فيه
انه كان يحتج بحديث النبي (٢٧) : (لا تدخل الجنة الا بنفس مؤمنة مسلمة) في
موضوع وصف الذكر والمؤنث، قال الزجاج (٢٨) : « فأما ما كان من صفات
المؤنث نحو : طالق طامث ، فاذا سميت به رجلا انصرف، لانك انما سميت
بلفظ مذكر وُصِفَ به مؤنث ؛ قال الخليل : المؤنث الذي يوصف

٢٥١ : انظر : اصول الحديث ص ٣٢٤

(٢٦) انظر : النصف ١/٤ (المقدمة)

٢٧١ : انظر : صحيح مسلم ، كتاب الايمان حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن

ماجة ، كتاب الصيام : حديث ٢٥

٢٨١ : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٥

بالمفكر بمنزلة شيء، كأنك قلت : شيء طالق . قال : والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم : رجل رُبعة ، وامرأة رُبعة ، ورجل نُكحة ، وجمل حُجَأة ، قال الخليل : لفظ الذُكر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة سلعة ، كما جاء في الخبر (لا تدخل الجنة الا نفس مؤمنة مسلمة) .

فسيبويه أن ياتي ثالثا في الاحتجاج بالحديث - حسب ما توصلت اليه - وليس الاول كما ذكر .

أما الاحاديث الثلاثة التي ذكر عثمان فكي أن سيبويه احتج بها، وتابعه في الموافقة عليها د. أحمد مكي الانصاري . ود. بناي ، والاستاذ النفاخ ، فسأحاول أن أقف عندها وأحقق في أمرها لابدي رأيا نحوها .

وأول هذه الاحاديث ورد في باب « ما يكون فيه هو وانت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا » قال سيبويه (٢٩) : « وأما قولهم (٣٠) كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرانه) ، ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان ، والنصب وجه واحد . فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون ، والابوان مبتدآن ، وما بعدهما مبني عليهما ، كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان

(٢٩) الكتاب ٢ : ٣٩٣ (دار القلم)

(٣٠) الحديث في موطن مالك : باب الجنائز نصه . . . « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه » . وفي مسند ابن خنبل ورد في صبيغ مختلفة احداها ٢ / ٣٤٦ : « ما من مولود الا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه » . وفي صحيح الترمذي ، ابواب القدر : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » . وفي سنن أبي داود ٢ / ٥٣١ . كتاب السنة . باب ذراري المشركين : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه » . وقد ذكر النفاخ خطأ انه في باب القدر من كتاب السنة لسنن أبي داود

انظر : شواهد سيبويه ص ٥٧

وقد استفاد من هذا الحديث أبو علي الفارسي وأورده كما أورده سيبويه انظر : الإيضاح ص ١٠١

يهودانه وينصرانه . والوجه الآخر : ان تعمل يكون في الابوين ويكون :
هـما : مبتدا ، وما بعده ، خبرا له . والنصب على ان تجعل هـما
فصلا .

ومع ان هذا الذي استشهد به سيويه حديث نبوي، الا ان
الضمير ، هما ، وهو موطن الاستشهاد والذي جاء بالحديث من اجله ،
لم اعثر له على ذكر في كتاب من كتب الحديث ، ولم يرد في نص من
نصوصه ، وكان سيويه ساق الحديث النبوي هذا للاستفادة منه في
ميدان النحو بعد تخيله هذا الضمير لتوضيح ما يذهب اليه . ويبدو
ان سيويه احس بالمخالفة وتخوف ان ينسبه بعمد ان ادخل فيه ما
ادخل ، فسبق ذكره بقوله : « كقولهم » وكان ما يستشهد به عبارة
نثرية عادية ، والصيغة المشهورة للحديث (٢١) :
(ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودانه ، او ينصرانه ، او
يمجسانه) .

ولذلك فان هذا الحديث لا يجوز — وفقا لما ذكرت — ان يكون
في عداد الاحاديث التي استشهد بها سيويه، ما دام موطن الشاهد ،
وهو ضمير الفصل « هما » والذي يركز حديثه عليه ، ليس من لفظ النبي .

وثانسي الاحاديث ، ورد في عمل اسم التفضيل ورفعها اسما
بارزا ؛ قال سيويه (٢٢) « وتقول : " ما رايت رجلا ابغض اليه الشرُّ
منه اليه ، وما رايت احدا احسن في عينه الكحل منه في عينه " ، ومثل
ذلك (٢٣) (ما من ايام احب الى الله عز وجل فيها الصوم منه في

(٢١) صحيح البخاري . باب الجنائز ٢ / ٩٥

(٢٢) الكتاب : ٢ / ٣١ - ٣٢ « دار العلم »

(٢٣) الحديث في ميزان الاعتدال ٤ / ١٠٠ « ما من ايام احب الى الله ان يتعبد له فيها من
ايام العشر » . وفي صحيح الترمذي . ابواب الصوم « ما من ايام العمل الصالح
فيهن احب الى الله من هذه الايام العشر » . ولديه ايضا عن ابي هريرة من النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « ما من ايام احب الى الله ان يتعبد فيها من عشر
ذي الحجة » .

عشر ذى الحجة) وان شئت قلت : ما رأيتُ أحدا احسنَ في عينه الكحلُ منه ، وما رأيت رجلا ابغضَ اليه الشرُّ منه ، وما من أيام أحبَّ الى الله فيها الصومُ في عشر ذى الحجة » .

ومع ان ما استشهد به سيبويه يختلف في بعض الفاظه عما ورد في كتب الحديث ككلمة « الصوم » التي لم اعثر عليها في رواية من الروايات، والتي حلت محل « ان يتعبَّد له فيها » او محل « العمل » ، الا ان موطن الشاهد ثابت وهو كلمة « أحب »، وأنها رفعت اسما ظاهرا وهو « الصوم » الذي ورد محل « العمل » في احدى (٢٤) روايات الحديث ؛ ولذلك فان هذا الحديث يعد واحدا من الاحاديث التي كان يحتج بها سيبويه .

وقد استشهد به المبرد، ولكنه ذكره كما يذكر عبارة نثرية. قال في باب مسائل « افعل مستقصاة » (٢٥) : « وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبَّ الى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة ، او تؤخر الصوم ومعناه التقديم »؛ وقد أخذه عن سيبويه كما هو ؛ ولما كان سيبويه ساقه من غير ان ينسبه فقد التبس الامر على المبرد ، فأورده من غير معرفة بأنه حديث نبوي، ظلماً منه انه عبارة نثرية؛ وهذا ما اوجاه اليه تعبير سيبويه. وقد وقع (٢٦) ابن السراج في ما وقع فيه المبرد استاذه . ولو كان يعلم المبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن السراج (ت ٣١٠هـ) ان ما يستشهدان به حديث، لما التزما بكل لفظة أوردها سيبويه فيه ، وبخاصة كلمة « الصوم » التي لم تذكر في رواية من الروايات؛ وذلك لان كتب الصحاح كانت قد بدأت تنتشر وتشيع في عصرهما ، وأولها صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) . ولكنهما لم يفعلا ذلك .

(٢٤) انظر : مسند أحمد بن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ أحد نصوص الحديث فيه : « ما من أيام اعظم عند الله ولا أحب اليه العملُ لهن من هذه الأيام العشر »

(٢٥) المقضب ٣ : ٢٥٠

(٢٦) انظر : الاصول في النحو = ١ : ١٥٥

وقد علق (٢٧) محمد عضية ، محقق المقتضب ، على الإسموني ، في شرحه لانه جعله حديثا . وذكر ان الراوية في كتب الصحاح : البخاري ، والترمذي ، وسنن ابن ماجه ، وسنن النسائي ليس فيها « احب » رافعا للاسم الظاهر . فانكر عليه ذلك . ومع ان ما نسبه عضية الى الصحاح صحيح ، الا ان « احب » رويت رافعة اسما ظاهرا في احدى روايات مسند ابن حنبل ، كما اشرت قبل قليل .

اما الحديث الثالث الذي ذكره عثمان فكي ، فهو ما ورد في موضوع التنازع : قال سيبويه في الاستغناء عن الفاعل أحيانا لمعرفة من السياق : « ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل (٢٩) : (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الاول ، استغناء عنه ؛ ومثل ذلك (٤٠) (ونخلع ونترك من يفجرك) » .

وهذا الحديث نصه مطابق لما روي فليس فيه ما يمنع ان يكون في عداد الاحاديث التي احتج بها سيبويه .

وقد اضاف (٤١) الاستاذ النفاخ الى هذه الثلاثة ، التي شارك فيها عثمان فكي ، حديثين آخرين انفرد بهما وعدهما أيضا مما استشهد به سيبويه في كتابه :

أحدهما في باب « ما ينتصب لانه خبر للمعروف المبني على ما

(٢٧) انظر : المقتضب ٣ : ٢٥٠ (الحاشية) .

(٢٨) انظر : شرح الإسموني ٢ : ٣٩٠ .

(٢٩) الاحزاب آية ٤٥

(٤٠) الحديث ب : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٤١٤ . وأشار النفاخ الى انه قطعة من دعاء القنوت أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ص ١٤٧ . وقد ورد بعض لفظ الحديث مغلوطا في دراسة الدكتور بني لالبياح في شرح الفصل ص ٨٥ اذ ورد : « ونخلع ونترك من يفجرك »

(٤١) انظر : شواهد سيبويه ص ٥٧ - ٥٨

هو قبله من الاسماء المبهمة « قال سيبويه (٤٢) : « وقد تقول هو عبد الله وانا عبد الله فاخرا أو موعدا : أي اعرفني بما كنت تعرف ، وبها كان يملك عني ؛ ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : انا عبد الله كريما جوادا، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول (٤٣) (انسي عبد الله) مصفرا نفسه لربه، ثم يفسر حال العبيد فيقول (٤٤) (أكلأ كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد) » .

وهذا الذي أورده سيبويه لا يمد من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه لامور ثلاثة :

اولا : ان الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توجي الى انه استشهد به حديثا نبويا ، وانما توجي الى انه يأتي بعبارة نثرية استوحاها من الحديث في رواياته المتعددة والتي أشرت اليها في الحاشية .

ثانيا : ان الصياغة التي أتى بها سيبويه تختلف عن الروايات التي روى الحديث بها كتب السنن .

ثالثا : ان موطن الاستشهاد الذي مثل به سيبويه يختلف في لفظه وفي اعرابه عما ورد في كتب السنن ؛ فان كلمة « أكلأ » التي أوردها سيبويه ، والتي هي موطن الاستشهاد، حلت محل « أكل »؛ فالكلمة الاولى اسم والثانية فعل مضارع ؛ الاولى منصوبة على أنها حال ، بينما الثانية هي وفاعلها اما أن تكون في محل رفع خبر على أنها خبر ان ، أو في محل نصب على

(٤٢) الكتاب ١ / ٢٥٧ (بولاق)

(٤٣) حقق عبد السلام هارون قول سيبويه هكذا : « وتقول (اني عبد الله) مصفرا نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول : (أكلأ كما تأكل العبيد) » . الكتاب ٢ / ٨٠ (دار القلم)

الحديث في طبقات ابن سعد ١ : ٢٨١ . وفي سير اعلام النبلاء ٢ / ١٣٧ : « أكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد » . وفي طبقات ابن سعد ١ / ٣٧١ : « أكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد ، فانما انا عبد » . وفي البيان والتبيين ٢ / ٢ : « انا انا عبد ، أكل كما يأكل العبد ، وأجلس كما يجلس العبد » .

انها حال .

امّا ثانيهما فهو ما أورده سيبويه في باب « من المصادر ما ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره » قال (٤٤) : « واما (سُبُوحًا) (٤٥) قُدُوسًا رَبُّ الملائكة والروح) فليس بمنزلة سبحان الله ، لان السُّبُوح والقُدُوس اسم، ولكنه على قوله : اذكر سبحوا قدوسا ، وذلك انه خطر على باله او ذكره ذاكر. فقال : سبحوا اي ذكرت سبحوا ، كما تقول : اهل ذلك ، اذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء او بزم كانه قال : ذكرت اهلُ ذاك » .

وما استشهد به سيبويه هذا ليس واحدا من الاحاديث النبوية كما تراءى للنفاخ ، ذلك ان « سبحوا قدوسا » وردتا في الحديث النبوي مرفوعتين لا منصوبتين، ولكن سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وليوضح فكرة الباب الذي عرضهما فيه ، وهو نصب المصادر بأفعال مضمرّة متروكة، فأتى بهما منصوبتين، فالنصب ليس من نطق الرسول وانما هو من صنع سيبويه ، او نقله عن العرب ، كما سيظهر في ما بعد في الرفع . فلا يجوز اذن أن يعد شاهدا من شواهد الحديث عند سيبويه ، ولو ذهبنا الى ذلك لكانما اعترفنا بأن النصب من لفظ الرسول، وهو ليسه .

وقد نسب النفاخ « سبحوا قدوسا رب الملائكة والروح » الى النبي، وعده حديثا اعتمادا على ما ورد في « عون المعبود » الذي أتى بقول للقاضي عياض يتحدث فيه عن حديث النبي (٤٦) (سبح قدوس رب الملائكة والروح) قال القاضي عياض (٤٧) : « وقيل فيه سبحوا

(٤٤) الكتاب ١ / ٢٢٧

(٤٥) الحديث في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة . وفي مسند ابن خنبل ٦ / ١٤٨ : « سبح قدوس رب الملائكة والروح » . بالرفع . وكذلك في سنن أبي داود ١ / ٢٠١ وفي سنن أبي داود ١ : ٢٢٥ من عون المعبود

(٤٦) سنن أبي داود ١ : ٢٠١

(٤٧) عون المعبود ٣ / ١٢٤

قدوسا على تقدير اسبح سبوحا أو اذكر ، أو اعظم ، أو اعبد (رب
الملائكة والروح) هو من عطف الخاص على العام ، لان الروح من
الملائكة ، وهو ملك عظيم ، يكون اذا وقف كجميع الملائكة . وقيل ،
يحتمل ان يكون جبريل .

وقول القاضي عياض : « وقيل فيه سبوحا قدوسا » ليس معناه
ان النبي كان ينصب فيقول هذا القول ، لعدة دلالات منها :

١ - لو كان القاضي عياض ينسب النصب الى النبي لاسنده باحدى
الطرق .

٢ - يستخدم القاضي عياض أسلوب « قيل » المبني للمجهول ، وليس
فيه تحديد أو اشارة الى القائل ، ففيه النسبة معمبة مما
يوحي ان هذا القول قول عام .

٣ - يلح من سياق كلام القاضي عياض انه يريد ان يعالج لفظ
الحديث من الناحية اللغوية والنحوية ؛ فقد أورد صاحب عون
المعبود قولة القاضي في سياق شرح معنى « سبوح قدوس » ،
وسياق بيان الواجه الاعرابية واللغوية والاشتقاقية ، وهو
يستأنس برأي القاضي في هذا المجال .

بالاضافة الى ذلك كله فان « عون المعبود » لا يقوم بدور
الجامع للأحاديث أو تصنيفها وتحقيقتها ، وانما بدور الشارح لما ورد
في سنن أبي داود وما ورد فيه من أحاديث . ولم يرد النصب في
هذه السنن .

وقد ورد « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » بالرفع في
صفحة كتاب سيبويه نفسها التي ورد فيها النصب ، وعده النفاخ من بين
الاحاديث التي استشهد بها سيبويه . ومع ان هذا القول حديث
نبوي - كما اشرت اليه في الحاشية حين الحديث عن النصب ، الا
انه في المقام الذي اورده سيبويه فيه لا يعد حديثا ، وانما قولا من اقوال

العرب ما دام نسبه اليهم، قال سيبويه بعد الحديث عن النصب، « ومن العرب من يرفع فيقول : (سُبُوْحٌ قُدَّوْسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) ، كما قال اهلُ ذاك وصادقٌ واللّه ؛ وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا » . وما دام كذلك فلا يجوز ان يعدّ من بين الاحاديث التي احتج بها سيبويه ؛ ولو جاز لجاز ان نعد (٤٨) « فَأَنْزَلْنٰ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا » الذي استشهد (٤٩) به سيبويه على النون الخفيفة والثقيلة حديثا، مع أنه فعلا حديث نبوي ، ولكنه في الاصل من شعر عبد الله بن رواحة، ثم أعجب به النبي ، فكرّره مرارا ، وصار حديثا تناقله رواة الحديث ؛ غير ان سيبويه حينما استشهد به نسبه الى عبد الله بن رواحة ؛ فهو قول عبد الله ، ولو نسبه الى النبي لكان قول النبي وحديثه .

من هذه الوقفة يتبين لنا ان ما صحّ ان يعدّ من الاحاديث التي احتج بها سيبويه، مما ذكره الفكي والنفّاح، حديثان اثنان : الاول « ونظع ونترك من يفجرك » . والثاني « ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة » .

ولقد حاولت ان اتعمق كتاب سيبويه لالتقط بعض درر الحديث التي زين كتابه بها ؛ وكتاب سيبويه بحر شاسع، كلما أعدت النظر فيه وأمعت اكتشفت شيئا جديدا ؛ ولكن اكتشاف الحديث فيه ليس امرا يسرا . تفحصت الكتاب جملة جملة، ودوّنت ما ظننت أنه حديث او توقعت ، لان سيبويه لا يصرّح به ، ثم استشرت بعض الكتب التي تفهرس الحديث ، فاستخرجت ثلاثة أخرى عرضتها على كتب الحديث ووثقتها .

أما الحديث الاول فاستشهد به سيبويه في « باب تسمية المذكر

(٤٨) الحديث في : صحيح البخاري كتاب الجهاد ٣٤ . باب القدر ١٦ . باب الاصب ٩٠

وصحيح مسلم . كتاب الجهاد . حديث ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٢

(٤٩) انظر : الكتاب ٣ : ٥١١

والمؤنث « وهو الذي استشهد به الخليل كما مر . قال سيويه (٥٠) » وما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يَفْعَمُ ، وجارية يَفْعَمُ ، وهذا رجل رُبِعَةٌ ، وامرأة رُبِعَةٌ ؛ فأما ما جاء من المؤنث لا يقع الا للمذكر وصفا ، فكانه في الاصل صفة لسلمة او نفس ، كما قال (٥١) (لا يدخل الجنة الا نفس مسلمة) .

أما الثاني فاستشهد به في باب « إن وأن » مبينا المواطن التي تفتح فيها همزة إن وتكسر قال (٥٢) : « وتقول (٥٣) : (لبيك ان الحمد والنعمة لك) ، وان شئت قلت ان ، ولو قال انسان أن « ان » في موضع جر في هذه الاشياء ؛ ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار ، كما حذفوا رَبُّ في قولهم :

وبلد تحسبه مكسوحا

لكان قولا قويا .

أما الثالث فقد استشهد به في باب « تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الاسماء » . قال (٥٤) : « وأما ثم وأين وحيث ونحوهن اذا صيرت اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة ، فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو ، لانك وضعتن بذلك الموضع ، كما تغيرت ليت وان ، فان أردت حكاية هذه الحروف تركتها

(٥٠) الكتاب ٢ / ٢٢٧

(٥١) انظر : صحيح مسلم . كتاب الايمان . حديث ١٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ . وسنن ابن ماجه ، كتاب الصيام ، حديث ٢٥

(٥٢) الكتاب ٢ : ١٢٨

(٥٣) انظر : الموطن . كتاب الحج . باب العمل في الاهلال . وصحيح البخاري : كتاب الحج . صحيح مسلم . حج حديث ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، وصحيح الترمذي ابواب الحج . باب ما جاء في التلبية . وسنن النسائي : مناسك الحج (التلبية) . سنن ابن ماجه . مناسك الحج . باب التلبية

(٥٤) الكتاب ٢ / ٢٦٨

على حالها ، كما قال (٥٥) : (ان الله ينهاكم عن قِيلٍ وَقَالَ) ومنهم من يقول عن قِيلٍ وَقَالَ لما جعله اسما ، وفي الحكاية قالوا: « مِنْ سُبِّ إِلَى كُتْبٍ » ، وان شئتُ « مَدْ سُبِّ إِلَى كُتْبٍ » .

وقد ذكر سيبويه الحديث مرويا بالمعنى لا بالحرف . ولكن موطن الاستشهاد ثابت في الكتب التي روت الحديث . والاستفادة من قول النبي بيّنة ، فهو يبين هنا أن الفعلين « قِيلَ وَقَالَ » يدلان على المصدرية في وضعهما كما هما من غير تحويل ، مع جواز دخول الجر عليهما . قال الاستاذ محمود شاکر (٥٦) : « وهما مصدران بمعنى الإشارة الى هذين الفعلين الماضيين يجعلان حكاية متضمنة للضمير والاعراب ، على اجرائها مجرى الاسماء ، خلوين من الضمير فيدخل عليهما حرف التعريف لذلك ، فيقال : « القيل والقيل » .

وقد صرّح بهذا الحديث الفراء واحتج به في بيان اصل الآن ، قال (٥٧) « وان شئتُ جعلت « الآن » اصلها من قولك آن لك ان تفعل ادخلت عليها الالف واللام ثم تركتها على مذهب فعل ، فاتاها النصب من نصب فعل ؛ وهو وجه جيد كما قالوا : نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال ، فكانتا كالاسمين ، فهما منصوبتان ولو خفضتا على انهما اخرجتا من نية الفعل كان صوابا ؛ سمعت العرب تقول : مِنْ سُبِّ إِلَى كُتْبٍ بِالْفَتْحِ ، وَمِنْ سُبِّ إِلَى كُتْبٍ ، يقول : مُدَّ كَانَ صَغِيرًا إِلَى أَنْ دَبَّ . وهو فعل » .

(٥٥) الحديث بالحرف في تفسير الطبري ٢ / ٦٦ بولاق : « ان الله عز وجل كره لكم ثلاثا قيل وقال ، واضاعة المال ، وكثرة السؤال ، فاذا شئت رايته في قيل وقال يومه اجمع ، وصدر ليلته » .

وفي لسان العرب . مادة « قول » : « روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال ، واضاعة المال » وفي تاج العروس . مادة « قول » ايضا : « وفي الحديث : نهى عن قيل وقال واضاعة المال »

(٥٦) تفسير الطبري ٥ / ٦٠٠ دار المعارف (الحاشية) .

(٥٧) معاني القرآن ١ : ٤٦٨ . وانظر : اللامات ص ٣٩ ، والاتصاف مسألة ٧١ وشرح

هذه احاديث ثلاثة احتجّ بها سيبويه ، ولعلّ في كتابه احاديث اخرى لم اهتمد اليها ، وقد يهتدي اليها آخرون .

وما هو ضروري في هذا الصدد أن أنكر من خلال ما مرّ أن سيبويه كان يعامل تسماً من الاحاديث معاملة تختلف عن القسم الآخر ؛ كان يورد احاديث القسم الاول بعد أن يغير فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها ، ولكنه ينظر في هذه الحالة الى ما استشهد به وكأنه عبارة نثرية ؛ ومثل هذا لا يعد من ضمن الاحاديث التي استشهد بها ، وبخاصة اذا كان موطن الشاهد ليس مذكوراً في احدي روايات الحديث . أما احاديث القسم الآخر فكان يوردها كما هي من غير تغيير أو تعديل، واذا طرا عليها ما يخالف الرواية المشهورة فإن موطن الشاهد يبقى ثابتاً لا يمسه تغيير ، واحاديث هذا القسم تُمدّ من شواهد الحديث في الكتاب .

ومن يمعن النظر في الاسلوب الذي يقدم به سيبويه القسم الاول يجده نحو « وأما قولهم » أو « وقد تقول ... » أو « وأما ... » ، بينما يقدم القسم الثاني بـ « مثل ذلك ... » أو « كما قال ... » والاسلوب الاخر اوضح اشارة الى ان ما يورده واحد من احاديث النبي .

يتبادر الى الذهن في نهاية هذا البحث سؤالان يبحثان عن الاجابة عنهما :

الاول : لِمَ كانت احاديث سيبويه التي احتج بها قليلة الى هذا الحد اللانته ؟

الثاني : لِمَ كان سيبويه يسوق الحديث دون أن ينسبه الى النبي ؟ وفي تصوري أن الاجابة عنهما تكمن في حقيقتين اثنتين ، احدهما تكمل الاخرى :

الاولى : ان سيبويه كان ممن سمعوا الحديث ولكنه كان (٥٨)

« شديد الاخذ » حذراً، حريصاً، دقيقاً في كل ما يقول ، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد ؛ فانه كان يخشى ان ينسب الى النبي فيقول « قال النبي » او « وفي الحديث » ثم يظهر خلاف ما ذكر . وصدقُ سيبويه مجمع عليه . قيل (٥٩) ليونس : ان سيبويه السلف كتابا في ألف ورقة في علم الخليل . فقال : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب ان يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني .

وقد ترسخت الثقة بسيبويه من خلال نسبته شواهد الشعر الى اصحابها ؛ فشواهده اصح الشواهد (٦٠) « اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع ان فيها آياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ؛ وقد خرج كتابه الى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى انه أتى بشعر منكر » .

أما الثانية : فان الوضع في الحديث والكذب على النبي جعل التخرج والتحرز مبدءاً من مبادئ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) التي لا يتزحزح عنها ، ولم تظهر المسانيد التي جمعت الاحاديث ودونها ، والتي تجنبت الموضوع منها الا في فترة تالية لسيبويه ، وأول (٦١) من ألف فيها أبو داود سليمان الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) ثم تلا المسانيد كتب الصحاح ، وصاحب أولها البخاري (ت ٢٥٩ هـ) الذي اجمع المحققون على (٦٢) « ان كتابه اصح كتاب بعد القرآن » . وكان مسلم يقول

(٥٩) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢ .

(٦٠) خزنة الادب ١ : ١٦ - ١٧ .

(٦١) انظر : اصول الحديث ص ١٨٢ .

(٦٢) شرح صحيح البخاري - (المقدمة) -

له (١٢) « يا طبيب الحديث » .

وكتب الصحاح هي (١٤) نروة الفن في تحقيق الحديث ، وضع أصحابها شروط الاحاديث الصحاح التي اطمان اليها المؤمنون ، وبينوا متواتر الحديث ، وآحاده ، ومشهوره ، وعزیزه ، وغريبه ، ومقبوله ، ومردوده ، وشاذة ، ومنكره ، ومحكمه ، ومختلفه ، ومعلّقه ، ومرسله ، ومنقطعه ، ومعضله .

ومن ينظر في كتب النحاة بعد تأليف الصحاح يجد أن الاحتجاج بالحديث بدأ يزداد ، والتصريح بأنه حديث أخذ يلزم كل فكر له . فقد اطمان النحاة وتعمقت الثقة ، ويأتي في طليعة هؤلاء نحاة المدرسة البغدادية الذين يُعَدُّ (١٥) الاحتجاج بالحديث في كتبهم والإكثار منه ميزة واضحة من مزايا مدرستهم ، ومن أبرزهم في الاحتجاج بسنه الزجاجي ، والفارسي ، وابن جنبي، والزمخشري . فابن خروف وابن عصفور وابن مالك ليسوا الا مقتنفين لآثار نحاة المدرسة البغدادية في هذا المضمار .

د. محمد حسني محمد

(٦٣) المصدر نفسه — (المقدمة)

(٦٤) انظر : الحديث النبوي من الوجوه البلاغية ص ٢٩

(٦٥) انظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - د. ابراهيم مخكور - مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاما - الطبعة الثانية ١٩٧١ م .
- ٢ - الاشموني - شرح الاشموني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٥٥ م .
- ٣ - ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث - تحقيق الطناحي ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤ - ابن الانباري - الانصاف ، مطبعة السعادة ، الطبعة الزابعة ١٩٦١ م .
- ٥ - ابن جني - المنصف ، تحقيقي ابراهيم مصطفى ، الطبعة الاولى ١٩٥٤ م .
- ٦ - ابن السراج - الاصول في النحو ، تحقيق د. عبد السلام الفتلي ، بغداد ١٩٧٣ م .
- ٧ - ابن سعد - طبقات ابن سعد ، بيروت ١٩٥٧ م .
- ٨ - ابن الطيب المغربي - شرح الاقتراح ، مخطوطة مصورة ملك الزميل الدكتور محمد اسماعيل عواد .
- ٩ - ابن ماجة - سنن ابن ماجة . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٠ - ابن منظور - لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٥ م .
- ١١ - ابن يعيش - شرح المفصل ، المطبعة المنيرية .
- ١٢ - ابو داود - سنن ابي داود ، مطبعة الحلبي ، الطبعة

الاولى ١٩٥٢م .

١٣ - ابو الطيب محمد شمس الحق - عون المعبود في شرح سنن
ابي داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م .

١٤ - ابو علي الفارسي - الايضاح المعصدي ، تحقيق حسن
شاذلي فرهود . دار الكتب ، الطبعة الاولى . : ١٩٦٩م .

١٥ - احمد بن حنبل - مسند ابن حنبل ، بيروت .

١٦ - احمد راتب النفاخ - شواهد كتاب سيبويه ، دار الامانة ،
الطبعة الاولى ١٩٧٠م .

١٧ - د. احمد مكي الانصاري - ابو زكريا الفراء ، القاهرة ١٩٦٤م .

١٨ - د. احمد مكي الانصاري - سيبويه والقراءات ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٢م .

١٩ - البخاري - صحيح البخاري ، بولاق ، ١٣١٥هـ .

٢٠ - البغدادي - خزنة الادب ، تحقيق عبد السلام هارون ،
القاهرة ١٩٦٧م .

٢١ - الترمذي - صحيح الترمذي ، المطبعة المصرية ، الطبعة
الاولى ١٩٣١م .

٢٢ - الجاحظ - البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ،
الطبعة الثانية ١٩٦١م .

٢٣ - الذهبي - سير اعلام النبلاء ، تحقيق ابراهيم الابياري .

٢٤ - الذهبي - ميزان الاعتدال ، تحقيق محمد الجاوي ، مطبعة
الخطبي .

٢٥ - الزبيدي - تاج العروس ، بيروت ١٩٦٦م .

٢٦ - الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق ابو الفضل

- ابراهيم . القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٥٤م .
- ٢٧ — الزجاج — ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى قراعة ،
القاهرة ١٩٧١م .
- ٢٨ — الزجاجي — اشتقاق اسماء الله ، تحقيق د. عبد الحسين
المبارك ، النجف الاشرف ١٩٧٤م .
- ٢٩ — الزجاجي — اللامات ، تحقيق د. مازن مبارك ، دمشق ١٩٦٩م .
- ٣٠ — الزمخشري — الفائق في غريب الحديث . تحقيق ابو الفضل
ابراهيم ، القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٤٨م .
- ٣١ — سيويه — الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ١٩٦٨م .
سيويه — الكتاب ، بولاق .
- ٣٢ — د. شوقي ضيف — المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
- ٣٣ — الطبري — تاريخ الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، دار المعارف .
الطبري — تاريخ الطبري ، بولاق ، الطبعة الاولى ١٣٢٤هـ .
- ٣٤ — طه الراوي — نظرات في اللغة والنحو ، بيروت ، الطبعة
الاولى ١٩٦٢م .
- ٣٥ — د. عبد الرحمن السيد — مدرسة البصرة النحوية ، دار
المعارف ، الطبعة الاولى ١٩٦٨م .
- ٣٦ — د. عبد الفتاح شلبي — ابو علي الفارسي ، مكتبة نهضة مصر .
- ٣٧ — عثمان فكسي — الاستشهاد في النحو العربي ، رسالة ماجستير
مقدمة الى كلية دار العلوم في ١٩٦٩م .
- ٣٨ — د. عز الدين السيد — الحديث النبوي ، القاهرة ، ط ١٩٧٣م .
- ٣٩ — الفراء — معاني القرآن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،
الطبعة الاولى ١٩٥٥م .

- ٤٠ - القنطري - إنباه الرواة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
القاهرة ١٩٥٢م .
- ٤١ - الكرمانى - شرح صحيح البخارى ، المطبعة البهية المصرية .
- ٤٢ - مالك بن أنس - الموطأ ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ،
دار احياء الكتب العربية ١٩٥١م .
- ٤٣ - البرد - المقتضب ، تحقيق محمد عضيمة ، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ٤٤ - محمد الخضر حسين - دراسات في العربية ، دمشق ،
الطبعة الثانية ١٩٦٠م .
- ٤٥ - د. محمد الخطيب - اصول الحديث ، لبنان ، الطبعة
الاولى ١٩٦٧م .
- ٤٦ - د. محمود حسنى محمود - المدرسة البغدادية في تاريخ
النحو العربى ، مكتبة الجامعة الاردنية ، ضمن مجموعة
الرسائل الجامعية .
- ٤٧ - مسلم - صحيح مسلم ، دار احياء الكتب العربية .
- ٤٨ - د. موسى بناي - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (دراسة)
بغداد ١٩٧٦م .
- ٤٩ - النسائي - سنن النسائي ، المطبعة المصرية .